أنولفو باسكيز

البنيوية والتاريخ

* ميدان التفسير التاريخي :

يتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عدد كبير من المعاني. فليفي ستراوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناس مثلما يصنعونه ، عن معرفة به » ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس ، أو عن تاريخ المؤرخين »(١). وهي معان نستطيع اليوم تلخيصها ــ علاوة على بعض المعاني الأخرى الممكن إضافتها إليها ــ في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كنظرية أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن. إن هذا التاريخ الواقعي ، ما أن يتم رفعه الى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه أنفسهم أو مثلما يعيشه اليوم ــ مثاليا واستعاديا ــ أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم إيديولوجية يسندون إليها حاضرهم. وككل نظرية تسعى لأن تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره أن يصبح علما فعليا ، لكن شريطة أن يخرج من مجال المعيش والمرغوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة ألا يظل في نطاق الايديولوجيا البحتة.

هذا التصور للتاريخ لا يمكن له أن يظل ــ مثله في ذلك مثل كل معرفة حقيقية ــ محصورا بدوره في محض وصف للأحداث أو في مجرد تثبيت للوقائع ضمن خط من التعاقب الزمني. فالتاريخ الوصفي ، سجين ال « متى ؟ » ، لن يتجاوز نطاق الكرونولوجيا [: التسلسل التاريخي] رغم زخرفته لها. الكرونولوجيا التي لا زالت الى اليوم ، ومع أنها كانت مهيمنة في التأريخ الماضي ، جد بعيدة عن عقلنة حدث ما وهي تثبته في الزمان. لكن : ما معنى الحديث عن عقلنة أحداث التاريخ الواقعي ؟ إن معنى ذلك هو موضعتها لا في مجرد نظام كرونولوجي بالمعنى العادي للكلمة ، بل في نظام كرونو ــ منطقي [زمني ــ منطقي] ، في ترابط مثلث الاتجاه : بحاضرها ، وماضيها ومستقبلها.

وتبعا لذلك فإن علة وجود حدث ما تقتضي حضور معنى غير معزول [عن غيره من المعاني]. إلا أنه ليس كل تدخل للمعنى قادرا على الكشف عن عقلانية ذلك الحدث. فهذه العقلانية لا يكشف عنها ، مثلا ، تصور لاهوتي للتاريخ ، تحصل الأحداث ــ تبعا له ــ بهدف تحقيق غاية ما. إذ يقتات التاريخ الحقيقي هنا على المعنى الذي يأتيه من خارجه. وسواء أتعلق الأمر بالعناية السماوية التقليدية للقديس أوغسطين أو بوسويه أم بنسختها

المعقلنة في فلسفة التاريخ عند هيغل ، فإن التاريخ الواقعي يبدو خاضعا لغاية مفارقة للبشر ، كما أن هؤلاء لا يظلون صانعيه الحقيقيين بل ينقلبون الى وسائط أو أدوات تتحقق عبرها غاية فوق ــ إنسانية. ولا تحصل الأحداث على معنى ما وتمتلك علة وجود إلا حين يتم دمجها في سيرورة من التعاقب الزمني المحصور بغاية ما. هكذا تستند العقلانية الى الغائية. وتختلط العقلانية التاريخية باللاهوت التاريخي.

ولو أننا أحللنا الانسان محل إلاه القديس أوغسطين أو روح هيغل ، ولو نظرنا الى التاريخ من حيث هو المسيرة الضرورية للانسان في الزمن نحو تحقيق غاية محايثة له [للتاريخ] (وهي الحرية والسعادة الانسانية أو وحدة وجود الانسان بماهيته) ، فإنه من البديهي أننا سنقتطع ميدان موضوعنا ونثبته على أرض واقعية ، غير أن ذلك لا ينجم عنه وجود هذه الغاية النهائية أو هذا الغرض للتاريخ. وبذلك ، فإما أن الأمر يتعلق بغاية اقترحها الناس على أنفسهم موضوعا نهائيا لأعمالهم ، وهو شيء تفنده الممارسة الابداعية [: البراكسيس] التاريخية غير القصدية للماضي، وإما أنه يتعلق بغاية **قبلية** تختفي خلف كل أعمالهم دون أن نستطيع الحاقها بفاعلية فوق ــ إنسانية أو بالناس أنفسهم. إن هذا التصور اللاهوتي أو القبلي للتاريخ، والذي لم يتخلص منه تماما ماركس الشاب (تصور التاريخ كمسيرة للوجود الانساني نحو تحقيق وحدته بماهيته) ، ولم يبدأ في قطع علاقاته معه ، إلا انطلاقا من **الايديولوجيا الألمانية** ، ليجعل العقلانية متوقفة في وجودها على اللاهوت.

واليوم أيضا ، فإن كل تصور عن التاريخ يعرض هذا الأخير كتحقق لغاية ما ، ويبحث في هذه عن العقلانية ، وتحديدا ، فإنه بتندر ما يلتقي مع هذه العقلانية الرافدة للاهوت : يتخلى بدوره عن أرض التاريخ الواقعي. ومن الممكن أن يجادل البعض ــ مثلما يجادل فعلا كل تصور مثالي للتاريخ ــ قائلا إن الغايات تشكل جزءا من التاريخ حين يصنعه أناس ذوو وعي وإرادة يضبطون ، تبعا لوعيهم وإرادتهم ، أفعالهم مع مقاصدهم التي تخط وعيهم ــ من حيث هي سبق مثالي لأفعالهم ــ إلا أنه من هذا الواقع نفسه الذي لا يستطيع أحد نفيه ــ وبمجرد ما نضع الانسان مركزا ومحورا للتاريخ ــ لا ينجم أن الناس قد صنعوا تاريخهم دائما وهم على معرفة به، أي كممارسة إبداعية جماعية قصدية. ومع أن الناس ــ رغما عن كل اتجاه يقول بالعناية السماوية اللاهوتية أو الفلسفية ــ هم صانعو التاريخ الحقيقيون ، فإن هذا لا ينجم عنه أن التاريخ هو التحقق الواعي لغاياتهم. ونفس الشيء يمكن قوله حتى وان كان هؤلاء يتصورون أنفسهم في خدمة غاية معينة. والحقيقة هنا هي على العكس من ذلك تماما. فكل الأفراد الذين تتكاثف جهودهم منتجة حدثا تاريخيا محددا قد قاموا بأعمالهم عن وعي بها ، وهم بأعمالهم المقصودة هذه ، أي المطابقة لمقاصد أو غايات ، قد أسهموا في إنتاج الحدث التاريخي الموافق لها. إلا أن هذا الأخير ــ بدلالته ومستتبعاته التاريخية ــ يتجاوز المشاريع الخاصة بأنماط الوعي الفردية. لذلك لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يكون هو ميدان مقاصد الناس ، لا لأن بعض الأحداث لا تستلزم أي مقاصد من هذا النوع فحسب ، بل ولأن النتائج لا تتطابق دائما مع ما كان الأفراد يتطلعون اليه في البداية. ولذات السبب لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يستند الى عالم الغايات ، بل الى عالم الأفعال ، أو الأحداث التي تتجلى فيها تلك كنتيجة ليست مبتغاة دائما أو مسعيا اليها.

من هنا نرى أن البحث عن العقلانية الحقيقية ــ والمناقضة لكل لاهوت ــ للتاريخ الحقيقي يستتبع :

أ) استبعاد كل فاعل تاريخي مفارق ، أو فوق إنساني.

ب) الاعتراف بأن الناس هم صانعو التاريخ

ج) تحرير العقلانية من كل تبعية للاهوت ، سواء أكان مفارقا للانسان أو محايثا له (٢)

* تعدد التاريخ ووحدتـه :

حين فهمنا التاريخ على أنه تاريخ أناس ذوي وعي وإرادة ، وعلى أنه ، بذات الوقت ، ممارسة إبداعية تاريخية غير قصدية ، فإننا لم نبحث عن ميدان العقلانية التاريخية سوى في الأحداث الممتلكة للمعنى ضمن سياق بشري محدد. بعبارة أخرى ، رفضنا ، أولا، التفسير التجريبي أو الوضعي الذي يظل محصورا في مملكة مفترضة من الأحداث المجردة التي لا تكشف عن عقلانيتها إلا خارج كل معنى ، كما رفضنا ، أيضا ، المحاولات الساعية الى إقامة ذلك التفسير لاهوتيا ، رابطة الأحداث بغاية نهائية.

لقد كانت الوضعية، كما هو معروف، رد فعل على الانشاءات التأملية التي أقامتها المثالية الألمانية إلا أنها انتهت ــ من خلال تحمسها الصحيح لاقصاء كل بحث لاهوتي عن المعنى ــ الى تكريس المعنى ذاته. فكان اللواء الذي رفعته ــ للأحداث ! ــ دعوة للبحث عن علة وجود هذه الأخيرة فيها هي ذاتها، مدعية أن هذه العلة ممكن قراءتها فيها على المستوى المرئي الذي تتمظهر فيه. هكذا اختلط العياني الواقعي بالعياني المفكر فيه الذي هو نتاج، ونتيجة، للفكر المجرد. وبسبب هذا الاختلاط، كان بمقدور مؤرخ مثل رانكه أن يقول ــ دون تهكم ــ إن الأمر كان يدور حول « حكاية الأشياء مثلما وقعت ». فهنا، بعيدا عن الاشارة الى الصعوبات، والى خصوصيات الوعي التاريخي الذي عليه أن يبدأ بدوره ــ مثله في ذلك مثل أي وعي آخر ــ بالبناءات التجريدية، لم تعمل الوضعية الا على إخفاء المشكلة الحقيقية. وفعلا، لا يكفي النظر الى الأحداث في مستواها المرئي الذي تتمظهر فيه لكي تكشف عن معناها، فهذا المعنى لا يمكن أن ينكشف هنا لأنه ليس بالمكان الذي تقع فيه الأحداث حقا. إن الحدث التاريخي كحدث عار، منكشف من تلقاء ذاته، غير موجود. وفهمه يعني موضعته بعيدا جدا عن ظاهره ودمجه في كلية يُشكل جزءا منها مع أحداث أخرى كعناصر مترابطة يعتمد بعضها على بعض بشكل متبادل. على هذا النحو، اذا كانت الأحداث التاريخية لا تتجلى من خلال ظاهرها فإن الوعي بها لا يمكن أن يتم في هذا المستوى الظاهر، المنكشف من تلقاء ذاته ــ مثلما تعتقد الوضعية ذلك ــ، وبعبارة واحدة يمكن القول إن الحدث الحقيقي لا يمكن أن ينكشف إلا ضمن « كل » لا وجود للحدث خارجه بمعنى الكلمة. وبالتالي فإن الأحداث لا تنكشف من مجرد النظر إليها، لسبب بسيط هو أنها لا توجد على مستوى هذا الظاهر المرئي.

بين هذا الظاهر (الحدث المرئي) وجوهره (الحدث التاريخي الفعلي) يوجد تفرع ثنائي حقيقي يغطي الطرف الأول منه على الثاني. بذلك فإن المعرفة التاريخية ــ مثلها في ذلك مثل

كل معرفة حقيقية ــ تستتبع قطيعة ما مع الظاهر وابتعادا عن الواقعي. والتجريدات هي المعالم التي تسجل هذا الابتعاد الذي ينتشر الى حد يزيل كل علم تصنيف تجربي. إن النزعة التجربية ــ مثلما هو معروف ــ تخلط الموضوع الواقعي الذي يوجد في إستقلال عن المعرفة ، بموضوع المعرفة الذي يتم إنشاؤه ضمن السيرورة المدركة (بكسر الراء) ذاتها، والمعرفة العلمية ــ بما فيها المعرفة التاريخية ــ تزعم بالتأكيد أنها أحاطت بالواقعي، إلا أننا لا نتملك الواقع من مجرد إعادة إنتاجنا لظاهره، بل نتملكه حين ننشيء عنه تصورا بواسطة نشاط الفكر المجرد. إن معرفة الثورة الفرنسية تقتضي الانتقال من الواقعي، من العيالي، كما قال ماركس، الى تصوره (العيالي المفكر فيه). وهي خطوة لا نستطيع القيام بها مالم ننشيء موضوعا جديدا يتميز عن الموضوع الواقعي. والشرط الأول للقيام بهذا الانشاء هو الابتعاد تماما عن الظاهر، وتجاوز الوصف أو التعداد الكرونولوجي المجردين. إن التاريخ من حيث هو علم لا يختلف ــ في هذا ــ عن علوم أخرى، ومثل هذه العلوم عليه أن يتخلى عن التجربية المعرض لها، لا أكثر من تلك العلوم، بل أقل منها أيضا.

إن التجربية ترتدي في التاريخ ذلك الشكل الخاص الذي ندعوه بالتاريخانية. إذ من الممكن الحديث عن التاريخانية حين تتمظهر الأحداث التاريخية، المصفوفة في نظام من التعاقب الزمني، كتغيرات أو تقلبات أو تحولات، دون الشروع، من جهة ثانية، في الكشف عن علة وجود هذه التغيرات أو التحولات. إن التاريخ هو، بالتأكيد، تغير وتحول وتعاقب للأحداث في الزمان، لكن : إذا لم نكن نريد البقاء على صعيد النزعة التجربية التاريخية فإن علينا إيجاد علة التغير، علة الانتقال من حدث الى آخر ؛ الشيء الذي يستلزم، بدوره، وعيا بالشيء الذي يتغير.

إن التاريخ يظهر أمامنا منذ البداية كتعدد (من المجتمعات والمؤسسات والوقائع) في الزمان. وهذه المجتمعات أو المؤسسات تعرف استقرارا أو ثباتا ما في حالة تاريخية معينة ؛ عليه بالتأكيد تستند الممارسة الابداعية الجماعية البشرية، ونتائج أو منتوجات نشاط الناس الثابتة نسبيا. إلا أن ما يحتفظ به المؤرخ من هذه النتاجات، وهي تنتشر في الزمان، هو بالضبط طابعها النسبي الذي تكون بفضله تشكيلة تاريخية ومحددة تاريخيا. إن تعددها هو علامة على نسبيتها، أي أنه علامة على استقرار مؤقت، مادامت هناك سلسلة من القوى والتناقضات تتآمر عليه من داخله. إلا أن المؤرخ لا يكتفي ببسط هذا التعدد أمامنا كسلسلة من الوحدات المنغلق كل منها على ذاته والمتجاورة في خط تعاقبي. فهو لا يجد نفسه أمام تعدد من الوحدات المتنافرة والمنغلقة على ذاتها، والتي لا قوام لها إلا في علاقة مع « قبل » ما، و « بعد » ما. وإن الأمر لا يدور فقط حول تسجيل أن كل وحدة توجد بقانونها الخاص في أزمنة مختلفة، بل وحول وضعها جميعا في نوع من العلاقة الضرورية من خلال هذا التعدد الزمني. ومن ثم فإن المشكلة التي تظهر بفضلها المجتمعات والمؤسسات وتبقى بفضلها مستقرة نسبيا، ثم بها ينهار هذا الاستقرار في النهاية، هي مشكلة حيوية بالنسبة للمؤرخ. وبعبارات وجيزة نقول، إن التعدد في الزمن يتطلب، بدوره، البحث عن وحدة هي غير تلك المتعلقة بمجرد تعاقب زمني. إلا أنه، لأجل ربط وسط وباللاحق عليه، قد يكون من الضروري أن نتخلى عن مستواه المرئي وننتقل الى المستوى الذي يوجد فيه حقا.

«الالسنية البنيوية : اللغة كنسق

إذا كانت الأحداث لا توجد معزولة عن بعضها البعض، بل ضمن كلية تندمج فيها جميعها كنسق من العناصر والعلاقات والصلات، فإن على تفسيرها أن يتم على مستوى الكل الذي تشكل جزءا منه (النسق أو البنية). هذا هو ما جعل البنيوية في صدام مع كل نزعة ذرية. ففي حين ترى النزعة الذرية الى الأحداث كعناصر معزولة أو تنظر الى الكلية التي تشكل تلك جزءا منها كمجمع من الوحدات المتجانسة أو كتجميع لوحدات منغلقة على ذواتها، تقف البنيوية، قبل كل شيء، عند العلاقات والصلات التي تجعل العناصر ممتلكة لقيمة أو لمعنى لا ينبعان من ذاتها بل من موقعها ــ كعناصر مترابطة ومتعلق بعضها ببعض ــ ضمن كلية ما. بذلك يتمظهر الحدث في مستوى يفلت من التجريبة أو الوضعية، وتصير علة وجوده في مستوى الكلية التي يندمج فيها. فالأطروحة الأساسية للبنيوية ــ في مواجهة كل نزعة ذرية أو تجريبة تاريخية ــ هي، إذن، تلك القائلة بأن ما من حدث فعلي إلا ويفترض بنية ما. وان علة وجوده ــ ان صح التعبير ــ بنيوية، فهي علة وجود عنصر مترابط ضمن مجموعة ثابتة أو ثابتة نسبيا، أي، غير خاضعة لتغير كيفي جذري.

ليس من قبيل الصدفة أن الأبحاث البنيوية التي تنتشر اليوم أكثر في المعرفة العلمية ــ الاجتماعية قد صنعت أولى أسلحتها في الألسنية ؛ وليس صدفة أنها أظهرت بعد ذلك قوتها في الأنتروبولوجيا الاجتماعية بدراسة المجتمعات القديمة أو الانسقة الثابتة التي تخلفت عنها (من قرابة أو فكر)، وأنها لم تحاول إلا لاحقا الظهور في ميدان التاريخ، على الصعيد البرنامجي وعلى صعيد الانجازات الفعلية. لكنه بإمكاننا أن نتساءل قبل الشروع في فحص العلاقات الحقيقية بين التاريخ والبنية : هل من الممكن الحديث عن تفسير بنيوي للتاريخ ما دامت مادته القاعدية ليس المجتمعات التامة، المتنوعة والمتجاورة في الزمان، بل تغيرها، تطورها، وتحولها أو انتقالها من الواحد الى الاخر ؟ هل بالامكان العبور من تفسير لبنية تامة، ثابتة، الى تحولها لغيرها من البنى، بواسطة تحليل لتغيراتها الداخلية ؟ بعبارات وجيزة : الى أي حد تستوعب البنيوية التاريخ، أو بالأحرى، الى أي حد يتم استيعاب هذا الأخير من طرفها ؟ هذا هو لب المسألة.

ومن الضروري، لأجل الاجابة على هذه المسألة، أن نتابع في البداية تقلباتها، وان بصورة موجزة، في ميدان يلعب فيه التاريخ ــ على عكس ما تعتقده الألسنية التاريخية ــ دورا ثانويا. لقد أبرز فرديناند دي سوسير فعلا في **دروسه عن الألسنية العامة** (٣) هامشية التاريخ هذه في نقيضته عن **التزامن** [السانكروني] و**التعاقب** [الدياكروني]، اللذين يكونان نمطين ــ لا يمكن اختزالهما ــ للنظر الى الظواهر الألسنية في تطابق مع اقترانها (التزامن) أو مع تعاقبها في الزمان (التعاقب). في الحالة الأولى يجري الاهتمام بالعلاقات بين الظواهر المعطاة مع استبعاد كل فكرة عن التغير أو التطور (اللغة كنسق ثابت تتحد فيه حدود متعايشة مع بعضها البعض) ؛ وفي الثانية تدرس التحولات التي لاتمس بالنسق. ولم يقف سوسير عند حد تمييز هذا المستوى عن ذاك مع القول بأولوية التزامن على التعاقب ، بل انه مضى الى نفي امكان وجود علاقة ما بين الواحد والاخر. « ليس لـ « الظاهرة » التزامنية أي شيء مشترك

مع التعاقبية ؛ فالأولى علاقة بين عناصر متواقتة، والثانية احلال لعنصر محل آخر خلال الزمن، أي تعاقب » (٤). إن التعاقبي، بعبارة أدق : التاريخي، هو من طبيعته لا بنيوي، انه ما يوجد على هامش النسق.

لقد توبع هذا التوجه العام للألسنية ـــ الذي عبر عنه سوسير بفظاظة، ثم جرى تلطيفه فيما بعد بتخفيف التعارض بين التعاقب والتزامن ـــ، في جوانبه الأساسية، وباستقلال عن فروقات مهمة في ميدان آخر، من طرف المدارس الألسنية اللاحقة التي تربطها علاقة قرابة بالبنيوية : المدرسة المسماة بمدرسة براغ الفونولوجية، التي كان تروبتسكوي وورومان جاكوبسون ممثليها الرئيسيين ؛ والمدرسة اللسانية (الغلوسيماتيك) التي يمثلها خاصة الدانماركي يامسليف (٥) إن المنهج الفونولوجي [القائم على دراسة الأصوات وظيفيا] ينظر الى النسق اللفظي للغة ما على أنه كل متماسك ترتبط أجزاؤه بعلاقة متبادلة ، بحيث أن التحولات اللفظية هي تحولات للنسق. لذلك ، في حين ظلت الالسنية التقليدية تحاول تفسير عنصرما (حرف علة، أو آخر كلمة ما، أو تركيبا منطقيا....الخ) من الوجهة التاريخية، دون النظر الى أنه يشكل جزءا من نسق، فإن المدرسة الفونولوجية ترى أن تحولات عنصر ما هي ذات طابع بنيوي. من هنا تأتي أولوية الدراسة التزامنية على الدراسة التاريخية، مادام على التحليل البنيوي أن يسبق تحليل التحولات التاريخية، أي تلك التحولات التي مر بها النسق خلال الزمان. لقد حاول يامسليف تشييد ألسنية محايثة، تطرح جانبا كل الفرضيات الآتية من خارج اللغة، وتؤسس هذه المحايثة في مبدأين للبحث هما : مبدأ الكلية أو البنية ومبدأ الاستقلال. مقيما بذلك تفرعا، ثنائيا شبيها بتفرع سوسير الثنائي، الى **سيرورة ونسق** ؛ كل سيرورة بطابقها نسق.، ولا يمكن تحليل السيرورة ما لم تختزل الى النسق الكامن خلفها ؛ وكل سيرورة تتكون بدورها من عدد محدود من العناصر تظهر دوما في تركيبات شتى. وينبغي اختزال **المتغيرات** الكثيرة الى حد لانهائي ـــ بالنسبة لما يهم المحتوى كما بالنسبة لما يهم التعبير، وهو التفريق الرئيسي للنظرية **الغلوسيماتيكية** ـــ، بواسطة التحليل المذكور الى عدد محدود من **الثوابت** وأمام انشغال الألسنية التقليدية بمقارنة اللغات من الناحية التكوينية، الشيء الذي وضع الألسنية في مستوى خارج اللغة أو مفارقا لها (ما قبل التاريخ، التاريخ، التاريخ الثقافي...الخ)، تطرح **الغلوسيماتيك** على نفسها قبل كل شيء مهمة تحديد جوهر اللغة من حيث هو بنية محايثة لها [للغة]. زاعمة، على هذا النحو، أنها تذهب بالألسنية البنيوية السوسيرية حتى آخر مستتبعاتها.

وبإمكاننا الان تلخيص التوجه العام للألسنية البنيوية، ذهابا من سوسير الى **يامسليف** ، مرورا بمدرسة براغ الفونولوجية، في :

أ)ادخال مفهوم النسق (حيث تكف الحدود عن أن تظل كيانات معزولة ، ويتم النظر اليها كعناصر مترابطة لَكُلٍّ مُبَنْيَن ـــ بفتح الياء ـــ)

ب)التمييز بين التزامن والتعاقب، الذي يعبر سوسير عنه في نقيضة، في حين تعرضه المدرستان الألسنيتان البنيويتان اللاحقتان، وفي ذات الوقت، كأولوية للتزامن على التعاقب.

ج)الانتقال من المستوى القصدي للأفراد الناطقين الى المستوى القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق. فعقلانية النسق الألسني هي عقلانية غير قصدية.

د)التحليل التزامني (البنيوي أو المحايث) للظواهر مهمة خاصة بالألسنية ؛ وبالتالي فإن

له الأسبقية على الدراسة التعاقبية (التكوينية أو التاريخية)، وعليه أن يسبق هذه مثلما عليه ، ، يسبق تحليل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تمر بها الظواهر المذكورة.

«هل بالامكان تحليل التاريخ بنيويا ؟

إن النجاحات الأكيدة التي حققتها الألسنية البنيوية من خلال فهمها للغة كنسق ـــ هذا الفهم الذي يقف في تضاد مع تحديدات الألسنية السابقة عليها، التي ارتهنت، دون جدوى، وبسبب جهلها للطبيعة البنيوية للغة، بتحليل التغيرات، وتطورها والتجديدات التي تطرأ عليها ـــ سرعان ما أثارت اهتمام الاختصاصيين في علوم إجتماعية أخرى وتحمسهم لتوسيع أو نقل منهجها الى ميدان هذه العلوم. وكان أول علم يستفيد منه هو الانتروبولوجيا، خاصة مع أعمال ليفي ستراوس. ففي محيط من الظواهر ـــ هو محيط العلاقات الأولية للقرابة ـــ التي بدت متميزة بعرضيتها، وعدم تماسكها واعتباطيتها، اكتشف ليفي ستراوس علاقات ضرورية وسيرا منتظما (٦). ولحسن الحظ، فإن أخذ التحليل الألسني كنموذج، وخاصة تحليل مدرسة براغ الفونولوجية، واعتبار مناهجها نقطة انطلاق للعلوم الاجتماعية (٧)، قد وضع التحليل البنيوي موضع اختبار في ميدان الأنتروبولوجيا. فاتسع هذا التحليل من علاقات القرابة ليشمل أنسقة ميثولوجية [اساطيرية] أخرى للفكر (أل «فكر المتوحش») إلخ (٨). وفي هذه الحالات جميعها نجدنا أمام الخطوط الجوهرية للتحليل البنيوي المستقدمة من الألسنية : مفهوم النسق، أولوية التزامني على التعاقبي، الطابع اللاواعي أو غير المقصود للظواهر من حيث هي عناصر للنسق ، وأسبقية التحليل البنيوي على التحليل التكويني أو التاريخي. أكيد أن ليفي ستراوس يرفض التفريع الثنائي السوسيري الى تعاقب وتزامن ، بل إنه يشير الى تبعية التعاقبي للتزامني ، بحيث لا يصبح الأول ذا دلالة إلا في ارتباطه مع الثاني والعكس غير صحيح. ان المعنى هو حقا الى جانب التزامن ، لذلك فحين ننظر الى علاقته بالتعاقب كعلاقة بين بنية وواقعة ، فإن هذه الأخيرة تبدو ، وبوجه خاص ، كاضطراب أو كتهديد للنسق. وهنا أيضا فإن العقل يجد نفسه في مستوى لاواع وغير مقصود. ان التحليل البنيوي يكشف عن موضوع عقلي ، عقلانيته مستقلة عن وعي الانسان وارادته ؛ مثلما ان اللغة « علة انسانية لها عللها التي لا يعرفها الانسان » (٩).

لحد الآن ، لم نر سوى إسهام البنيوية في مجال الظواهر الاجتماعية الثابتة : اللغة ، القرابة ، الأساطير ، الفكر...الخ. وهي دراسات تتم على الصعيد التزامني خاصة ، حيث يغض النظر لاعن التأثيرات الخارجية فحسب ، بل وعن سيرورة تكوين تلك الظواهر أيضا ، وعن تطورها وتحولها. ومحل الوقائع والسيرورات والتقلبات ، توضع عناصر مترابطة ، علاقة للعلاقات وعقدا من العلاقات في نسق. والواقع أن التعاقبي يختفي تماما خلف أولوية التزامني هذه. ومن تعايش للظواهر في زمان معين ، لانحصل حقا سوى على وجودها البنيوي خارج الزمان.

إن تحليلا بنيويا من هذا النمط يعطي نتائج أكثر اكتمالا كلما كان المجال الذي تتمظهر فيه هذه النتائج أكثر تزامنية. وتحتل الألسنية بالنسبة لهذا التحليل مكانا استثنائيا ، إلا أن هذه الاستثنائية تأتيها خاصة من موضوعها المنطرح من تلقاء ذاته أمام التحليل التزامني ،

الشيء الذي استطاعت الألسنية البنيوية بفضله تعليل ما كان يُسعى [بضم الياء] عبثا لتفسيره بمناهج تاريخية. وما يماثل هذا ــ وان بدرجة أدنى ــ حصل في ميدان الانتروبولوجيا المسماة بنيوية ، تلك التي أعطى تطبيق المنهج المذكور فيها أيضا نتائج مهمة. فالتغيير والتاريخ لا يلعبان أي دور مهم في الظواهر المحللة ــ خاصة ما تعلق منها بنسق القرابة ــ. والواقع أن بالامكان تحليل النسق دون أن نأخذ كثيرا بعين الاعتبار التحولات التي يمر بها ؛ أي أن تحليله يتم وهو في وضعيته الحالية ، بإقصاء كل تحولاته السابقة أو تلك التي يمكن أن يثيرها بفعل تغيراته الداخلية ، على أساس أن هذه التحولات لا يمكن إبرازها انطلاقا من وجهة نظر بنيوية. إن التزامني هو ما يثير انتباهنا قبل كل شيء ؛ أما التعاقبي فهو هنا عامل مُشوِّش. وفعلا ، فطالما ظل التزامني مهيمنا حقا ، مثلما يهيمن في اللغة ؛ أي طالما درسنا مجتمعات ، أو أنسقة ضمن هذه المجتمعات ، تتكرر ولا تتطور ، فإن التحليل البنيوي وقد تخلص من ضرورة الانشغال بالتحولات (أو « الاضطرابات ») يظهر مصداقيته. وبعبارة أخرى فإن الأنتروبولوجيا البنيوية تزداد رسوخا كلما مكنها موضوعها من توسيع أو نقل المنهج الذي أظهر شدة خصوبته في الألسنية ، كتحليل للأنساق التزامنية. إنها ــ ولنعذر على هذا التشبيه ــ مصارعة لثور واقف في مكانه. من هنا مميزاتها وحدودها في نفس الوقت.

وفعلا ، فحين يتعلق الأمر بموضوع ثابت ، بالامكان غض النظر عن تحولاته ــ أي بموضوع لا يتحول في ذاته ولا يولد تحولات جديدة ، ببنية « تزامنية » لا تتطور ــ، فإن البنيوية ، مثلما طبقت خاصة من طرف الألسنيين المذكورين أعلاه ومن طرف ليفي ستراوس ، تُظهر ، من حيث هي منهج للبحث ، مزايا لا يمكن انكارها. غير أنه اذا كان تطبيقها ممكنا على المجموعات الثابتة فحسب ، لا على الموضوعات المتغيرة والمتنوعة في الزمان ؛ واذا ظلت مقتصرة على تحليل الموضوعات التي يمكن غض النظر فيها عن الزمن ، وعن السيرورات والوقائع ، فإن التاريخ يبقى خارج نطاق اهتمامها كلية. وبتحديد أكثر ، فإن ثمة من الناحية المبدئية تعارض جذري ــ لا يمكن اختزاله ــ بين تحليل البنى والتاريخ. والحال أن هذا التعارض الجذري لا يمكن القبول به إلا اذا اتخذ التناقضَ بين التزامن والتعاقب أساسا له ، ذلك التناقض الذي لم يسلم به في الحقيقة غير سوسير ، دون أن يتبعه في ذلك لا الألسنية البنيوية اللاحقة ولا حتى ليفي ستراوس ، الذين ظهروا ، في فرص عديدة مضادين لتعارض جذري مماثل. أكيد أن نقيضة من هذا النوع تقود ، ضرورة ، الى تجاهل التاريخ واقصائه ، وبذلك تظل البنيوية في وضع مضطرب شبيه بوضع مصارع الثيران ذاك الذي يحاول ــ متجاهلا وثبات الثور وتنقلاته ــ الاكتفاء بمصارعة ثور واقف.

إن التحليل البنيوي لا يمكن له تجاهل التاريخ الواقعي ، اذ اننا لا نجد أنفسنا أمام أنساق ثابتة فقط، ولا أمام وقائع تندمج نسبيا في بنية اجتماعية ، بل أمام مجتمعات تتحول خلال الزمن ، أمام بنيات اجتماعية خاضعة للتغير والتطور ، تظهر ، تتطور ، ثم تختفي ، أي أنه ليس ثمة تزامن فقط بل هناك تعاقب أيضا : اذا استعملنا المصطلحات التي سبق القبول بها. إلا أنه ليس يكفي القبول بوجود هذين المجالين للواقع ، بل ينبغي القبول بالعلاقة المتبادلة بينهما أيضا. وإن الأمر يدور حول رؤية ما اذا كان التعاقبي شيئا خارجا عن ذات النسق أم واقعا داخله ، وما اذا كان بمقدورنا أن نتجاهل دائما التحولات الداخلية لهذا الأخير أو أن نختزلها الى مجرد اضطرابات. كما علينا أن نحدد ما اذا كان البنيوي يتجلى فقط على مستوى

التزامن ، وما اذا كان التعاقبي لا يقع ضمن البنية نفسها.

واجمالا، فان الأمر يدور حول رؤية ما اذا كان التزامني تاريخيا أيضا، من حيث أن كل بنية هي، بدورها نتاج ونتيجة.

هكذا إذن، إذا قبلنا بثبات نسق ما ثباتا نسبيا، وبأنه من الممكن إهمال تحولاته ـــ في إطار أو حد معين ـــ مادامت لا تؤثر عليه بنيويا ـــ أي في جوهره أو كيفه ـــ، فإننا لا نستطيع نفي أن النسق، من حيث هو نتاج تاريخي، يمتلك أصلا ما، وأنه يستقر ويتطور ثم يتحول في النهاية. والحال أن هذا هو ما يشكل بالضبط مادة التاريخ.

هل بالامكان، إذن، إنجاز تحليل بنيوي للتاريخ ؟ لنكتف الان بتسجيل أن البنيوية التي أقامت تعارضا بين التزامن والتعاقب هي وحدها التي تسد أمامنا المنفذ الى ذات التاريخ. والحال أنه اذا كان النسق غير متغير بل ثابتا نسبيا، فمن الممكن إنجاز تحليل لتعدد وتعاقب وتحول المجتمعات في الزمان بمصطلحات بنيوية، لكن شريطة أن تدرس هذه المجتمعات لا كتشكيلات تاريخية متغيرة فحسب، بل بالبحث، أيضا، عن العلة البنيوية لتغيراتها وتحولاتها. وعليه، فإن البنيوية لا يمكن تطبيقها على التاريخ إلا اذا جرى البحث عن العوامل التي تحتم أن يظهر مجتمع ما ويستقر ثم يفقد استقراره ويتحول الى آخر، ضمن بنية هذا المجتمع ذاتها.

• التدمير البنيوي للتاريخ :

بعد أن حالف الحظ تطبيق المنهج البنيوي في الأنتروبولوجيا ، اقترح ليفي ستراوس فكرة « تاريخ بنيوي » يفسر تحولات المجتمعات بمصطلحات بنيوية (١٠) وللأسباب التي سنراها فيمايلي ، فإن هذا التاريخ يقف في تعارض متعمد مع التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون. ان التاريخ بالنسبة لليفي ستراوس هو تطور مفاجيء ، من جهة ، وهو « تحولات بنيوية محدودة العدد » من جهة ثانية. إنه شبيه بالميكانال حيث « تعطي تركيبات العناصر المتماثلة دائما نتائج جديدة » (١١).

لكن ، ما الذي يفسر لنا التطور بالضبط ، أي ما الذي يفسر لنا تحولات المجتمعات ؟ إن ليفي ستروس يجيب قائلا ان « التحولات التعاقبية » للمجتمع ينبغي البحث عنها في نمط العلاقة الذي تقيمه مختلف الأنساق المشكّلة له مع بعضها البعض (١٢). فالمجتمع يتكون من سلسلة من الأنساق : اللغة، قواعد الزواج، نسق القرابة،العلاقات الاقتصادية، الفن، العلم والدين. وهي مجموعة من الأنساق أو المستويات البنيوية التي ترتبط فيما بينها لا كحدود متماثلة بل كحدود متعادلة، أي حدودا لا يهيمن الواحد منها على الاخر أو على الكل. وان العلاقة التي تربط بين هذه الأنساق المتنافرة هي علاقة تعبير : فالأنظمة البنيوية « يعبر بعضها عن بعض، وبذلك نحصل على تعبير مشترك لمختلف الأنساق دون أن تكون بينها صلة وثيقة، مادام من المتعذر إيجاد مستوى بنيوي بإمكانه التعبير عن مستوى آخر تعبيرا صحيحا أو مطابقا. وفي هذا اللاتوافق الداخلي للنّسق الاجتماعي، الذي يمتلك طابعا محايثا، من الناحية المبدئية، إنما ينبغي البحث عن تفسير لماذا لا يمكن للمجتمع أن يظل مستقرا وما هي عوامل تحوله. فالمجتمع يجد ذاته مرغما على الرد بإقامة توازنه، ولهذا يقوم بسلسلة من

لانعطافات والالتواءات والاندماجات بين مختلف المستويات البنيوية، وكأنه يسعى بذلك الى تصحيح لاتطابقاته الخاصة به. لكن، بما أن هذه الأخيرة تمتلك طابعا مبدئيا يتعذر بفضله على مختلف أنساق مجتمع ما أن يعبر بعضها عن بعض بصيغة تامة، فإن عوامل التغير واللاتوازن الداخلية (الـ « تحولات التعاقبية ») بدورها، يتعذر اقتلاعها من مكانها » (١٤).

بهذا التصور للمجتمع كمجموعة مُبَنْيَنَة (بفتح الباء) لمستويات نسقية مختلفة، شدد ليفي ستراوس على أهمية الصعيد التزامني ما دام « النسق يتجلى في تزامنيته » ، إلا أنه أظهر في ذات الوقت أن المجتمع لا يمكن النظر اليه من هذا الصعيد فقط ما دام خاضعا مبدئيا ل « تحولات تعاقبية » دائبة. لكن، مع ذلك، فان هذا التصور لا يوضح لنا السيرورة من حيث هي انتقال أو تحول من مجتمع لآخر. إنه يفسر التحول الداخلي لمجتمع معين، بيد أنه لا يكشف أية علاقة مقصودة بين مجتمع يتطور هو (أ)، سابق على آخر هو (ب) الذي يبرز منه كتشكيلة تاريخية. هذه العلاقة ــ مأخوذة كعلاقة ضرورية وموضوعية ــ ينبغي أن تكون تكوينية. والحال أن المجتمعات، بالنسبة لليفي ستراوس، تتراص، بتعددها، في خط من التعاقب الزمني، لكن دون أن توجد بينها علاقة ضرورية ما. هذه هي وجهة النظر التي تميز الاثنولوجي عن المؤرخ، أو تميز ــ بالأحرى ــ التاريخ «البنيوي » عن التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون : ليس ثمة أية علاقة تكوينية أو استمرارية تسمح بتفسير الانتقال من مجتمع الى آخر. وما التاريخ سوى سلسلة من الوحدات البعيدة فيما بينها عن أية صلة تكوينية. لذلك ليست هناك وحدات تكوينية تمكننا من تفسير « التحولات التعاقبية »، لا من حيث هي تغيرات داخلية فحسب، ملازمة لمجتمعين مختلفين (أ و ب)، بل ومن حيث هي تعديلات بنيوية في (أ) تحدد تكوين (ب). غير أنه اذا لم تكن هناك وحدة تكوينية فان التاريخ سيتقلص الى مجرد تعاقب زمني لبنيات لا تربطها فيما بينها أية علاقة ضرورية. ومن ثم سوف لا يمكن الحديث إلا عن تجميع لتواريخ متقطعة، ويصبح الكلام عن تاريخ كوني عديم المعنى. يقول ليفي ستراوس : « ليس التاريخ الذي يزعم الكونية سوى تجميع لبعض التواريخ المحلية، الثغرات الموجودة ضمنها (وفيما بينها) أكثر عددا من أجزائها الممتلئة » (١٥). وهنا يمكن لنا نحن أن نضيف، أنه اذا لم تكن العلاقات بين مختلف المجتمعات المتعاقبة في الزمان أكثر من علاقة تجميع، فإنه لا توجد بينها أية علاقة تاريخية حقا.

فبمجرد ما نقصي العلاقة بين التواريخ الخاصة ــ أو المحلية، بتعبير ليفي ستراوس ــ حتى لا يعود بمقدورنا إنجاز هذه العلاقة التاريخية. وبمجرد ما تحقق كل المجتمعات شروط إمكان كونية، بفضل التمفصل المتنوع لمختلف الأنساق، تحل وحدة صورية محل الوحدة التكوينية التي تضمن العلاقة التاريخية حقا. فلا يتميز مجتمع عن آخر في الزمان إلا من حيث تحيينه، بصيغة محددة، لترتيب « ثوابت » كل نسق اجتماعي. وبالتالي فليست هناك استمرارية أو وحدة تاريخية. الأمر الذي لا يهتم به سوى المؤرخين حين يموضعون الأحداث ضمن منظور معين. يقول ليفي ستراوس : « ليس التاريخ قط هو التاريخ، وإنما هو التاريخ ــ لغاية ». وبذلك يتم ترسيخ التاريخ [أي ذاك الذي اعتاد المؤرخون صنعه] في الذاتية. ومحل الانقطاع الواقعي يضع المؤرخ استمرارا يُقيمه من ذاته بين وضع وآخر. بهذا يختلف التاريخ، جوهريا، عن الاثنولوجيا التي تنظر الى المجتمعات البشرية المنتشرة في الزمان كنسق اتية ماعي (١٧). إن الاثنولوجيا، على خلاف التاريخ، تلقي بمرساتها في الموضوعية، ومن ثم فهي

ليست « ايديولوجية ».

غير أن هذا الفصل الجذري غير مؤسَّس بشكل مُرض. إذ ما السبب، في الواقع، لأن يظل الأنثروبولوجي والاثنولوجي ــ وهما ينتميان أيضا الى عصرهما ــ أثناء تأملهما في الموضوع الخاص ببحثهما بعيدين عن الذاتية ؟ وما الذي يضمن لنا أنهما لم يدخلا أيضا أحكامهما القيمية ــ أثناء فحصهما لهذه البنى التزامنية، المنقطعة ــ، وأفكار المجتمع الذي ينتميان اليه، الخ ؟ ولماذا يعتبر الخروج من بعد الزمان كافيا للافلات تماما من كل منظور ايديولوجي ؟

هذا، علاوة على أن تدمير التاريخ، من حيث هو تاريخ كلي ــ الأمر الذي يسلم به ليفي ستراوس ــ، أي تقليص التاريخ الى مجرد سلسلة من التواريخ المحلية، المنقطعة، يفترض أيضا منظورا ما، ومقوما ايديولوجيا ما، لا يستطيع المؤرخ البنيوي الإفلات منه مثلما لا ينفلت منه نهائيا أي علم اجتماعي، بما في ذلك الانثروبولوجيا والاثنولوجيا بطبيعة الحال. غير أن هناك منظورا ومنظورا ومن ثم فإن المشكلة هي مشكلة تحديد أي منها يفتح أو يغلق، في لحظة محدَّدة، المنفذ المؤدي الى الحقيقة. إن المنظور السالف يقود الى استحالة المعرفة التاريخية، وهو يصل الى ذلك من خلال اعلانه « عجز الفكر عن رسم خطاطة للتأويل انطلاقا من وقائع متغايرة »(١٨).

ماذا يتبقى من التاريخ إذن ؟ رغم اهتمام البنيوية بالتغيرات الداخلية لبنية ما ، وتصورها لهذه الأخيرة كبنية خاصة، محلية أو منقطعة، أي دون وضعها في علاقة ضرورية ــ تكوينية ــ مع تغيرات البنية الاجتماعية ــ رغم ذلك فإن البنيوية لا تستطيع امتلاك تصور بنيوي حقا عن التاريخ. لا يمكن أن يوجد تاريخ حيث لا وجود لعلاقات تاريخية، إذ لا يمكن القبول بالأنقاض المتبقية كتاريخ حقيقي بعد أن تم تدمير هذا التاريخ : أي تجاور البنى في الزمان الذي يزعم دراسته « تاريخ بنيوي » ما.

وهنا يظهر امحاق التعارض الجذري بين البنيوية والتاريخ الذي أشرنا اليه سابقا. فهل حقيقي، إذن، أن البنيوية لا تستطيع الانتصار سوى في مجال التزامن، أي في مجال المجموعات الثابتة، في حين أنها تعجز عن ذلك في مجال التحولات التعاقبية الخاصة بالتاريخ ؟

وتبعا لما نراه، فليس هناك تضاد، من الناحية المبدئية، بين البنيوية والتاريخ. إذ من الممكن، بل من الضروري، تفسير الانتقال من مجتمع الى آخر بمصطلحات بنيوية ؛ إلا أنه ينبغي لأجل ذلك التخلي عن بنيوية ما، في النقطة التي أظهرت فيها عجزها.

* البنية والتاريخ : التحليل البنيوي والتحليل التاريخي

أبرز بعض من الماركسيين في السنوات الأخيرة أن وجهة النظر البنيوية تنتمي الى الماركسية، ولذلك باشروا حوارا مع البنيوية (١٩). في حين ذهب ماركسيون آخرون يعملون لحسابها مباشرة الى ماركس دون الانشغال كثيرا بهذا الحوار وحاولوا استخراج كل المستتبعات الممكن اشتقاقها من فكره. ونحن من جهتنا نشير ــ وهو أمر من الأصح الاعتراف به ــ الى أن هذا النمط من الأبحاث لم يتخل قط عن الماركسية، وأن هناك عدة ماركسيين ــ على غرار شخصية مولبير الشهيرة ــ يتكلمون لغة بنيوية دون أن يعلموا بذلك.

لنعد الآن الى المشكلة الملموسة التي تشغلنا، أي مشكلة العلاقات بين البنية والتاريخ ، لقد سبق وقلنا إن النظرية الماركسية للتاريخ تسمح بتفسير بنيوي لتحول المجتمعات ، وذلك لان هذه النظرية هي، بالضبط، تصور بنيوي للتاريخ. واننا نجد عند ماركس العناصر الأساسية لنظرية من هذا النوع : مفهوم المجتمع كنسق أو كبنية ؛ فكرة العلاقة بين النسق وأجزائه المكوِّنة (أي البنى الخاصة المندمجة فيه) : وكذا فكرة العلاقة بين البنية والعناصر المفردة (الأفراد أو النتاجات الخاصة أو الوقائع) ؛ والمستوى المزدوج الذي يجمع بين الطابع اللاقصدي على صعيد النسق والطابع الواعي على صعيد الأفراد ؛ والعلاقة بين النسق وبين ما هو تاريخي ؛ أو بين التغيرات البنيوية وتحولات نسق ما الى غيره....إلخ.

وإن مفهوم العلاقة ، الذي لا يمكن ادراك مفهوم النسق أو مفهوم الكُلّ المُبَنْيَن (بفتح الباء) بدونه، مفهوم رئيسي عند ماركس، منذ المراحل الأولى لفكره : نذكر بهذا الخصوص تصوره للفرد ككائن اجتماعي أو كمحصلة لعلاقات (الأطروحة السادسة حول فويرباخ) (٢١). كما أن مفهومه عن النسق الاجتماعي ككل مُبْنَيَن (« التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ») يظهر بكل تحديد منذ مقدمته الشهيرة لـ « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » (٢٢)، حيث يتحدث ماركس عن كلٍّ تتمحور حوله بنى مختلفة : البنية الاقتصادية للمجتمع، التي تقوم عليها بنى أخرى : هي التي تُكوِّن البنية الفوقية الحقوقية والسياسية والاديولوجية مع أشكال الوعي الاجتماعي. وعليه فإن المجتمع نسق تندمج فيه مجموعة بنى هي : القوى المنتجة، علاقات الانتاج ، التنظيم السياسي والحقوقي، الأنسقة الايديولوجية — الفن ، الدين، الفلسفة....إلخ — وإذ يُدْرَكُ المجتمع، على هذا النحو، كتشكيلة اقتصادية — إجتماعية، فإن ذلك يستتبع، في المقام الأول، دمج العناصر الخاص بكل بنية. غير أن هذه العناصر البنيوية تدخل، بدورها، في علاقة ما : من التطابق أو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ؛ ومن التعبير : حيث تعبر البنية الفوقية عن القاعدة. وتتمتع هذه العناصر، من جهة أخرى، باستقلال ذاتي نسبي، يتجلى في عدم امكانية إختزال مستوى منها في آخر (مثلا : عدم امكان اختزال المستوى الفني في السياسي، والايديولوجي في الاقتصادي). الأمر الذي يحول دون إقامة السببية في اتجاه واحد، ما دام تأثير عنصر بنيوي في الاخر — وبسبب طابعه البنيوي بالضبط — يُدخله ضمن عناصر أخرى من الكل، وبمعنى ما، يُدخله في مجموع البنية التي تحدد إمكانيات وحدود تأثيره. إن الأمر يدور حول « كلٍّ » متسلسل ليست عناصره متعادلة ولا تكاد تمتلك أي وزن أو دور قار بصفة نهائية ودائمة. اذ بإمكان عنصر من بنية معينة أن يهيمن أو يلعب دورا رئيسيا (مثل السياسة في العصور الاغريقية القديمة،أو الدين في العصور الوسطى، أو العلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي المعاصر) (٢٣). إلا أن العنصر المحدِّد (بكسر الدال الأولى وتشديدها) في آخر المطاف، يظل هو العنصر الاقتصادي. فالاقتصاد، في النهاية، هو الذي يحدد متى يلعب اللا اقتصادي دورا مهيمنا أورئيسيا في تشكيلة اقتصادية — اجتماعية ما. وهذا التمييز بين الدور الحاسم لبنية المجتمع الاقتصادية والدور المهيمن أو الرئيسي في تشكيلة اجتماعية معينة، أمر رئيسي عند ماركس. ولهذا التمييز وحده أن يقصي الإشكالية الخاطئة لنظرية العوامل، المتناقضة، بتصورها البنيوي للتاريخ.

فالتشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية، اذن، هي كُلٌّ مُبَنْيَن ومتسلسل ، أو نسق من العلاقات والصلات الرابطة بين مختلف المستويات أو العناصر المكونة لها.

ولا تتجلى هذه البنى الا من خلال وقائع أو علاقات بشرية عيانية ؛ فالبنية والنسق، الا أنها لا تتجلى الا في الناس وفي علاقاتهم وأفعالهم العينية. واذا فصلت عنهم أو اختزلت في كلية مستقلة ذاتيا دون أن يؤخذ بعين الاعتبار أنها نتاج للممارسة الابداعية، فانها تتحول الى مجرد تجريد.

وعلى النحو ذاته، فان الأفراد العيانيين أو أفعالهم، وكذا الوقائع، المعزولة عن البنى المكونة لها، تشكل تجريدا يفترض فصل عنصر علائقي، أو محصلة علاقات، عن العلاقة نفسها. هذه الكلية الخاطئة التي تفترض الكل في مواجهة العناصر المكونة له، هي كلية مجردة. وهو تجريد نصل اليه، تحديدا، بتجاهلنا لطابعها التاريخي، أي من حيث هي نتاج أو نتيجة للفعالية البشرية. واذا كان بإمكاننا أن نتجرد في مرحلة تاريخية معينة، ولأسباب منهجية،من تكوين البنية وتطورها، فان كل بنية هي، في واقعها الحقيقي، تاريخية، بمعنى أنها تتشكل وتتطور كنتيجة لفعالية الناس العملية.

وعندما نصل الى تحديدنا للتشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية على أنها كل مُبَنْيَن (بفتح الباء) ومتسلسل ، يصبح علينا الاحتفاظ دائما بشيئين :

أ)علاقة الكل بأجزائه (البنى الخاصة ، الأفراد العيانون ، الوقائع ، إلخ).

ب)طابعها التاريخي (البنية الثابتة نسبيا في لحظة محددة من تطورها ، لايمكن عزلها عن تكوينها وتطورها).

ومعنى التمييز الأول (علاقة البنية بالوقائع أو الأحداث العينية) هو أن المؤرخ ليس بمقدوره البقاء في مستوى البنية ، وذلك لأن تاريخا بلا أحداث ، بلا أسماء ولا وقائع ، سيكون بالغ التجريد ، مثله في ذلك مثل الكلية التي تظل ، على هذا النحو ، مؤقنمة ؛ كما يعني أن المؤرخ لا يستطيع ، أيضا ، البقاء في مستوى الأحداث والوقائع التجريبية ، مادام واقعها الحقيقي لا يتجلى فيها إلا من حيث هي عناصر مترابطة ومتعلق بعضها ببعض ضمن كل مبنين ، علاوة على أن هذه الأحداث التجريبية ليست سوى الشكل العياني ــ التاريخي الذي تتجلى فيه البنية الواقعية. إن على الأحداث التجريبية أن تُقرأ بنيويا للكشف عن معناها وبعبارة أخرى : ينبغي النظر اليها كعناصر لبنية لا تتجسد هذه إلا فيها ، وسوف لن تصبح بدونها سوى هيكل عظمي بدون جسد. وبفضل التحليل البنيوي ، يظهر الكل وأجزاؤه في وحدة من العلاقات والصلات. ونحن نسمي تحليلا بنيويا ذاك الذي يقيم ، تحديدا ، هذا النسق من العلاقات والصلات ضمن كل مُبَنْيَن (بفتح الباء) في مرحلة محددة من مراحل تطوره.

وبامكان التحليل البنيوي ، ضمن حدود هذا الوضع ، أن يهمل التغيرات التي تعتمل داخل النسق في كل مرحلة محددة تاريخيا ، فيجري التحليل بالنسبة له على صعيد تزامني ، أي حين يمثل الكل ثباتا نسبيا ؛ وبالتالي تقصى المشاكل المتعلقة بتكوينه أو تطوره أو تحوله. وبذلك نحصل على نظرية حول نسق أو كل مبنين ، لا على تاريخ له.

ويعطينا كتاب « رأس المال » لماركس مثالا بليغا لنظرية نسق من هذا النوع ، هو نمط الانتاج ، أو النسق ، الرأسمالي. ذلك العمل الذي يقول ماركس ، فعلا ، مشيرا اليه : « لقد اقترحنا على انفسنا البحث **في نظام الانتاج الرأسمالي وفي علاقات الانتاج والتداول**

المطابقة له » (٢٤) انه بحث نظرى يتناول نسقا في وضع تاريخي محدد ، هو نسق الرأسمالية المتطورة التي كان « مقرها الكلاسيكي ، لحد الان ، هو انجلترا ». ومن ثم فان الأمر يتعلق ببحث **نظري** يسعى الى ابراز القانون الأساسي المهيمن على النسق ، والعلاقات الموجودة بين عناصره الداخلية الأساسية ــ البضاعة ، النقد ، رأس المال ، العمل المجرد والعيالي ، الخ ــ، وبين بنياته الخاصة ، بالاضافة الى تناقضات وحدود وامكانيات تطوره. وان النسق ــ من حيث هو نتاج لتكوين وتطور سابقين ــ يمتلك تاريخا. الا أن ماركس لم يقترح على نفسه ــ وهو أمر يظل ثابتا بوضوح في مقدمته للطبعة الأولى ، وسوف يؤكده خلال عرضه ــ دراسة نمط الانتاج الرأسمالي دراسة تاريخية. أكيد أنه استخدم أدوات تاريخية لكي يعرض لنا ، مثلا ، التراكم الأولي لرأس المال ، أي تكوينه التاريخي ، من حين هو « سيرورة تاريخية للتفكك بين المنتج ووسائل الانتاج » (٢٥) إلا أنه لم يفعل التاريخ هنا حقا ، وانما هو يوضح أطروحة معينة بطريقة تاريخية : هي اطروحة أن التملك الرأسمالي هو نفي (أو تحطيم) للملكية الخاصة القائمة على العمل. فعرض هذه القضية هنا بصيغة تاريخية هو لصالح البحث النظري. والتعاقبي يخدم التزامني. ويلجأ ماركس، لأكثر من مرة ، الى هذه الصيغة من العرض التاريخي في « رأس المال » ، لا في علاقته مع رأس المال فحسب (ج ١ ، الفصل ٤٢) ، بل ومع النقد (ج ١ ، الفصل ٢) ، وفائض القيمة (ج ١ ، الفصول : ١١، ١٢، ١٣) ، ويوم العمل (ج ١، الفصل ٨) الخ. الا أننا لا نجد قط من بين هذه التحاليل ، مثلما أشار عن حق ، الى ذلك **ب.أ. غروشان** « أي تحليل لا تكون سيرورة تطور هذا العنصر المكون للنسق أو ذاك غير خاضعة فيه لتفسير البنية ذاتها أو غير مستندة الى هذا التفسير » (٢٦). لذلك فمن السهل التشديد في **رأس المال** ، ومثلما فعل غودولييه ، على أولوية دراسة البنى ــ أو ، بامكاننا أن نضيف ، عناصرها ــ بالنسبة لتكوينها وتطورها. وهنا يقول غودولييه بحق إنه : « لا يمكن لنا القيام بدراسة تكوين بنية ما مالم نكن « مقودين » بمعرفة سابقة على هذه البنية » (٢٧) كما يقول « وان رفض كل تاريخانية أو كل أولوية لدراسة نسق ما تاريخيا على دراسته البنيوية هو رفض كلي عند ماركس » (٢٨)

كل هذا أكيد ، مثلما هو كذلك ما أكده غروشان بالاشارة الى أن دراسة التطور عند ماركس تلي دراسة البنية ؛ ودون شك فان تناول تلك الأولوية في ساحة البحث التاريخي الخاص ، لا في ساحة البحث النظري ، يستدعي بعض التحديدات. فلنغير المستوى إذن ، ولننتقل من عمل يقترح ــ مثلما رأينا ــ إظهار نظرية موضوع أو بنية (**رأس المال**) ، وليس التاريخ ، الى عمل آخر لماركس ذاته يهدف فيه الى إبراز نشوء **وتطور بنية محددة في صيغة** محددة ، وليس جوهرها ، هو (الثامن عشر من برومير لوي بونابرت) (٢٩). حيث نجد الأمر يتعلق ببنية سياسية يتم عرضها تاريخيا : هي تاريخ انقلاب ، مع ما يحمله هذا التاريخ من سلسلة من « الظروف والشروط التي مكنت شخصا متواضعا وغريب الشكل من لعب دور البطل » (٣٠) **ففي** هذا العمل يعرض ماركس جزءا من تاريخ فرنسا منذ أيام فبراير ١٨٤٨ الثورية الى ديسمبر ١٨٥١ ، الشهر الذي وقع فيه الانقلاب النابوليوني. وبما أن الأمر يتعلق بعرض ذي صبغة تاريخية ، فان سلسلة كاملة من الأحداث والظروف التي ستنتوج بالواقعة الحاسمة ، تعرض في نظام من التعاقب الزمني ، وأكثر من ذلك ، مع اقامة علاقة تكوينية بينها. **وهكذا نرى** الى الأحداث التاريخية كتظاهرات عيانية للبنية السياسية المندمجة فيها.

يرتكز التحليل التاريخي كلية على الوقائع ، لكن ذلك لا يهم الا لطابعها البنيوي بالضبط ، والذي تصير بفعله تظاهرات وتجسيدات لبنية ما ، مع عدم غياب المعرفة بهذا الكل المبنين. وهو أمر يتجلى واضحا حين يعالج ماركس ، مثلا ، البنية الطبقية للمجتمع الفرنسي التي تتطور ضمنها الوقائع. كما يتجلى أيضا في إظهار العلاقات بين مختلف البنى أو بين البنية والفرد في كل تشكيلة إجتماعية ، وذلك ، مثلا ، حين يقول :

« فوق مختلف صيغ التملك ، فوق شروط الوجود الاجتماعية ، تقف بنية فوقية بأكملها من العواطف والأوهام وأنماط التفكير وتصورات الحياة المتعددة والمتكونة على نحو متميز. ان الطبقة بمجموعها تخلقها وتشكلها ثم تحرفها عن أساسها المادي وعن العلاقات الاجتماعية المطابقة لها ، بحيث يصير بإمكان الفرد المعزول ، والذي رسخ فيه التعليم والتقاليد كل ذلك ، أن يعتقد بانها هي الدوافع الحقيقية لسلوكه ونقط انطلاقه » (٣١).

لقد أدخل ماركس هذه العناصر الخاصة بمعرفة كل تشكيلة اجتماعية لأجل اضاءة التناقضات الموجودة في تلك الفترة التاريخية الملموسة بين التعابير والأفكار المنتمية الى الفصائل الطبقية (أي الأورليانيين والملكيين) ومصالحها الواقعية.

وبذلك رأينا أن العرض التاريخي لا يمكن له الاستغناء عن بعض العناصر الخاصة بتحليل بنيوي ، تزامني ، مثلما رأينا ، قبل ذلك ان البحث النظري لا يستطيع الاستغناء عن الشكل التاريخي .

ماذا يتبقى ، اذن ، من أولوية التحليل البنيوي اذا أخذنا بعين الاعتبار بحثا تاريخيا مثل الذي أوصله ماركس الى قمته في دراسته المذكورة آنفا ، ولم نهتم فقط بنظرية من النوع الذي أنجزه في « رأس المال » ؟

من المهم هنا توضيح ما اذا كنا ، في هذه الحالة كما في تلك ، نلجأ الى نفس النوع من أولوية التحليل البنيوي على التحليل التكويني ، أو بالأحرى ، التاريخي. وسوف يمكننا فحص هذه المسألة من التحديد، وبصيغة نهائية، لماهية العلاقات الحقيقية بين البنية والتاريخ، وبالتالي، لامكانيات وجود بنيوية ذات إلهام ماركسي، في التطبيق على المعرفة التاريخية.

• مشكلة أولوية المنهج البنيوي أو المنهج التاريخي :

من غير الممكن نفي أولوية دراسة البنى على دراسة تكوينها ونشوئها حين يقترح الباحث على نفسه انجاز نظرية عن نسق أو كلٍّ مُبَنْيَن. وتلعب الأوجه التعاقبية أو التاريخية هنا — ومثلما سبقت الاشارة الى ذلك — دورا مساعدا أثناء العرض. والحال أنه عندما يدعي الباحث تأرخة بنية ما ، فإن المستوى الأول تشغله اذ ذاك الوقائع والتحولات التي يتجلى فيها بالملموس تطور هذه البنية. ولا يصبح الأمر أمر تحليل الكل في وضع ثابت نسبيا ، بل ، وبالتحديد ، أمر تحليله في تكوينه وانتشاره أو تحوله. وهنا تلعب الأوجه البنيوية للتحليل التاريخي — مثل تلك التي أبرزناها في دراسة ماركس السابق ذكرها — دورا مكملا في العرض. وتتم العودة الى التزامني كلما وقعت الحاجة الى توضيح التعاقبي.

وتدرس سيرورة تطور النسق من خلال تجلياته العيانية ، الأمر الذي يستند الى دراسة تطور الأجزاء الأساسية لكل نسق ذي عناصر متصلة ومترابطة — بما يعقبها من تكوين ونشوء

وتحول ـــ، كما يستند الى التحولات البنيوية التي تقود من خلال تجلياتها العيانية الى تحول جذري للنسق وإلى الانتقال الى نسق جديد. فبإمكان كل نسق أن يستوعب سلسلة من التحولات دون أن يستلزم ذلك تحولا جذريا له ، وذلك لأن النسق ، مثله مثل كل موضوع هو ذو كيف ، وبالتالي ، ذو حد كيفي ، هو حد الملاءمة بين التغيرات الداخلية وبين كيفه ، أو حد « الملاءمة الوظيفية للبنى المختلفة » (٢٣) (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، مثلا) داخل نسق معين (نمط الانتاج الرأسمالي). وهنا ينبغي ادراك سيرورة تطور نسق ما ، ثابت نسبيا ، لاكتراكم لتغيرات متطابقة مع الحد الكيفي للنسق الذي يمكن اهماله أثناء تحليل بنيوي، تزامني ، فقط ؛ بل وينبغي ادراكها كتغيرات داخلية ، بنيوية ، أي ، كتغيرات كيفية لا تتطابق مع كيف النسق. وتقود هذه التغيرات ـــ تحديدا ، لأنها غير مطابقة لجوهر النسق ـــ الى فقدان توازن هذا الأخير، والى اختفائه بالتالي.

بذلك نجد أنه في حين تم دراسة النسق ضمن التحليل البنيوي بحيث لا تمس تغيراته الداخلية بحده الكيفي، ولا تحطم، بالتالي، توازنه النسبي، فإن التحليل التاريخي يدرس سيرورة التكوين وتطوره أو تحوله الذي يصوغ هذا الحد الكيفي ويغذيه، ثم يبرزه في التالي. وان ما يبرز حد نمط الانتاج الرأسمالي، عند ماركس مثلا، من حيث هو نسق اقتصادي، هو تحول علاقة التطابق بين بنيتين (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج) الى علاقة تناقض حاد. وهنا أود الاشارة الى مايلي :

أ) أن العلاقة بين نسق وآخر هي علاقة استمرار، علاقة تكوينية، أو، على وجه الدقة، تاريخية، حتى وان كان مصدر اختفاء نسق ما يقع فيه هو ذاته. وب) حتى وان كانت شروط امكان تكوين نسق جديد تقع فيه هو ذاته فان مصدر الاختفاء المذكور هو، في الوقت ذاته، مصدر ظهور أو تكوين لكل مُبَنْيَن (بفتح الياء) جديد.

وان مهمة المؤرخ هي اكتشاف العلاقات التكوينية الموجودة بين نسق وآخر ـــ من خلال الوقائع التي تتجلى فيها هذه العلاقات ـــ ضمن سيرورة من التطور والتغير. ويشكل هذا التحليل التكويني هدفا أساسيا له. لهذا تحتل الصدارة هنا دراسة تكوين وتطور البنى من خلال تجلياتها العيانية، وتكون مهمة المؤرخ الأولية هي القيام بالتاريخ لا بالتنظير للموضوع أو البنية المذكورة.

إلا أن هذه الأولوية ـــ التي يحددها الشكل (التاريخي) لعرضها ـــ لا تلغي الأولوية التي سبق أن أشرنا اليها حين قولنا إن على معرفة البنية أن تسترشد بتكوينها أو تطورها. فحتى لو كانت الأولوية كمهمة، كهدف ينبغي تحقيقه من خلال العرض التاريخي، تطابق التحليل التكويني، فإن هذا التحليل يفترض بالتأكيد، معرفة محددة بالبنية كشرط ضروري للدراسة التاريخية. كما أنه ليس بالمستطاع، مثلا، اثبات أهمية التغير دون معرفة بالمدى الذي يكون مطابقا فيه أو غير مطابق للحد الكيفي للشيء الذي يتغير، وتحديد هذا الحد يتطابق، بصفة خاصة، مع التحليل البنيوي للنسق المرتبط به. بهذا يتحول التحليل النظري أو البنيوي الى شرط وأولية ضروريين للعرض التاريخي. وبدون هاتين الفرضيتين النظريتين، فان المؤرخ سيتخبط بين الوقائع دون قدرة على التمييز بين ما هو مجرد تغير كمي (ملائم للنسق) وما هو تغير كيفي (غير ملائم لكيف النسق). غير أنه، من جهة أخرى، وبما أن الأمر يتعلق دائما ـــ مثلما رأينا سابقا ـــ بنسق محدد تاريخيا، هو، في آخر المطاف، نتيجة أو نتاج للنشاط العملي

للانسان في الزمان؛ــ فإن تحديد البنية لا يمكن له الاستغناء كلية ــ مثلما يتجلى واضحا في « رأس المال » ــ عن المشاكل المرتبطة بتكوينها وتطورها.

وإجمالا، فان هناك وحدة بين ما هو بنيوي وما هو تكويني. أو بين ما هو نظري وما هو تاريخي، تطابق الوحدة التي لا تنفصم بين التعاقب والتزامن. إلا أنه أثناء التحليل، وانسجاما مع الهدف النهائي للعرض، قد يشغل هذا الوجه أو ذاك المقام الأول، دون أن يكون بالمستطاع فصلهما أبدا بشكل تام، خاصة حين يدور الأمر حول بنى اجتماعية أو انسانية خاضعة دائما لسيرورة دائمة من التطور.

إن التحليل البنيوي يستدعي التحليل التكويني، والتكويني البنيوي. وهنا، تبعا لهيمنة الواحد منهما أو الاخر، ينبغي القبول بالفصل الذي يقترحه غروشان بين المنهج البنيوي التكويني (المتطابق تماما مع نظرية موضوع أو كل بنيوي) والمنهج التكويني البنيوي (الممكن تطبيقه على دراسة تاريخ الموضوع، أي، دراسة تكوينه وتطوره) (٢٣). وهو فصل يمكن تبريره، من جهة أخرى، بتفهم مطابق للفروقات والعلاقات بين العرض والبحث، تلك المسألة التي أكد عليها ماركس في رأس المال.

إن على منهج العرض أن يتميز قطعا عن منهج البحث. فعلى البحث أن يسعى الى استيعاب المادة المدروسة في تفاصيلها، والى تحليل أشكال تطورها المختلفة والكشف عن صلاتها الداخلية. وفقط بعد إنهاء هذا العمل، يصير بإمكان الباحث الشروع في عرض مطابق للحركة الواقعية.

بمعنى أن العرض يأتي بعد البحث، وهو، بالتالي، نتيجة له. والشيء الذي لا يوجد أو لا يظهر جليا في العرض يكون مفروضا أو مستدعى فيه، في حين أنه يكون واضحا في البحث. وبإمكان العرض أن يتخذ شكلا تاريخيا بعد أن يسترشد ــ على مستوى البحث ــ بالتحليل النظري. وفي العرض النظري، بدوره، تتمظهر البنية، لا في تكوينها وتطورها، بل كنتاج أو نتيجة ثابتة نسبيا ؛ وبالتالي فإن كل عمل البحث التاريخي الضروري لمتابعة تطور البنية وصولا الى هذه النتيجة، أو كل الأدوات التاريخية المستعملة لاضاءة أو تأسيس أطروحة ما، بإمكانهما أن يمكثا في الظل ؛ دون أن يعني ذلك أنهما يغيبان ــ يستوعبان بالمعنى الجدلي ــ في العرض النظري.

وعلى وجه الاجمال، حين يتم الحديث عن أولوية دراسة البنى على دراسة تكوينها وتطورها، فإنه لا يمكن فهم هذه الأولوية بمعنى مطلق. فإذا كانت البنية تدرس كنتاج ثابت نسبيا، فسوف لن يكون مهما النظر الى ظواهرها في نظام تاريخي، حتى وان كانت هذه الدراسة تسعى الى إقامة نظرية عنها وليس تاريخا لها. ولو أننا، على العكس من ذلك، زعمنا دراسة البنية كسيرورة من التكوين والتطور والتحول، فسيكون علينا فحص ظواهرها في نظام التعاقب الواقعي، وذلك لأن ما يبحث عنه هو إقامة علاقاتها التكوينية، هو تاريخها.

في الحالة الأولى لم يتم التخلي عن التاريخ، اذ كان حاضرا في البحث، وهو في العرض خاضع للتحليل البنيوي. وفي الحالة الثانية، كان البنيوي ــ بعيدا عن أن يكون غائبا ــ حاضرا كدليل في سياق البحث، إلا أنه ظل في العرض متوقفا على شكله التاريخي. ولا يعني هذا الخضوع للجانب البنيوي الى متطلبات العرض التاريخي، بشكل من الأشكال، سقوطا في تجريبة تاريخية لا يمكن الوصول اليها بالفصل نهائيا بين التاريخي والمنطقي. وعلى ذات

النحو، فإن خضوع التاريخي الى التحليل البنيوي، النظري، لا يستدعي السقوط في التأمل الصارم أو في التنظيروية. فنحن لا نصل الى هذا المستوى الا حين ينفصل التحليل المذكور تماما عن حركة الواقعي (التاريخي) نفسها. وعليه، فإنه لا يصح الحديث عن أولوية مطلقة للبنية أو للتاريخ، وبالتالي، أولوية المنهج البنيوي أو المنهج التاريخي.

بناء على كل ذلك تستدعي إمكانية تطبيق البنيوية على التاريخ، تحليلا بنيويا للوقائع والأحداث التاريخية من حيث هي تجليات عيانية لنسق اجتماعي من العناصر والعلاقات والصلات. إلا أنها تستدعي، أيضا، ضرورة دراسة الأنساق أو العلاقات القائمة فيما بينها كسيرورات تكوين، كتطور، وتحول. والحال أنه ينبغي دراسة هذه العلاقات التكوينية، بدورها، بنيويا، من حيث هي علاقات تتحرك داخليا ضمن الكليات المبنينة ذاتها.

ويفترض تاريخ بنيوي حقيقي، تبعا لذلك، أن سيرورة التطور هي سيرورة وحدة وتمايز، سيرورة اتصال وانفصال، سيرورة تواصل وقطيعة. ويصبح تطبيق المبدأ البنيوي على التاريخ ممكنا من حيث أن كل بنية إجتماعية هي تاريخية : أي أن البنية، حتى وان كانت تبدو مستقرة نسبيا، استقرارا متطابقا مع حد كيفي ما، فإنها خاضعة لسيرورة من التطور، تتبنين التغيرات فيها وتتفكك. وان بنيوية تجعل من البنية تيمة [وثنا]، أو تقلص تغيراتها الى مجرد تحولات لبنى منفصلة في الزمان، هي وحدها التي تغلق أمام البنيوية أبواب الولوج الى التاريخ الحقيقي.

نقل النص عن الاسبانية : مصطفى المسناوي

هوامش :

١)كلود ليفي ستراوس : **الفكر المتوحش**، مكسيكو ــ بوينوس آيرس، أساس الثقافة الإقتصادية، ١٩٦٤، ص ٣٦٣.

٢)خصوص العلاقات بين العقلانية واللاهوت التاريخيين، وكذا بين الممارسة الابداعية القصدية وغير القصدية في التاريخ : أنظر الفصل الخامس (« الممارسة الابداعية، العقل والتاريخ ») من الجزء الثاني لكتابي : **فلسفة الممارسة الابداعية**، مكسيكو، د.ف، دار النشر غريخالبو، ١٩٦٧.

٣)أنظر، فرديناند دي سوسير : **دروس في الألسنية العامة**، الترجمة الاسبانية والتصدير والتعليق لأمادو ألونسو، بوينوس آيرس، منشورات لوسادا، ١٩٤٥.

٤)نفس المصدر، ص ١٦٢.

٥)أنظر : نيكولاي س ــ تروبتسكوي : **مبادىء الفونولوجيا** (الترجمة الفرنسية ل ج. كانتينو، باريس، ١٩٤٩)، ورومان جاكوبسون : **دراسات في الألسنية العامة**، باريس، ١٩٦٣. ومن الممكن تقويم الوضعية الحالية لمدرسة براغ في مجموعة من الأعمال المختلفة المعنونة ب : **مدرسة براغ اليوم** (أعمال براغ الألسنية ، ١، ١٩٦٤). **ومن الفلوسيماتيك بالامكان الرجوع الى** : ° ل. يامسليف : **تمهيد لنظرية حول اللغة**، بلومنغتون، إنديانا، ١٩٥٣، **ودراسات ألسنية**، كوبنهاغ، ١٩٥٩ ؛ وكذا الكتاب الذي ألفه يامسليف بتعاون مع هـ.د. أولدال : **الوجيز في الفلوسيماتيك**، كوبنهاغ، ١٩٦٧

٦)أنظر : ك. ليفي ستراوس : **البنى الأولية للقرابة**، المطبوعات الجامعية الفرنسية، باريس، ١٩٤٩.

٧)ك.ليفي ستراوس، **الأنتروبولوجيا البنيوية**، بلون، باريس، ١٩٥٨، ص ٣٩.

٨)في : **ميثولوجيك** (أساطيريات)، وهي سلسلة نشر منها لحد الآن مجلدان : **النيء والمطبوخ** (١٩٦٤)، **ومن العسل الى الرماد** (١٩٦٦). أنظر أيضا العمل المذكور آنفا (**الفكر المتوحش**).

٩)ك. ليفي ستراوس **الفكر المتوحش**، ص ٣٦٥.

١٠)أنظر درسه الافتتاحي بالكوليج دو فرانس، ٥ يناير ١٩٦٠ (**الدروس الافتتاحية**، ص ٢٣).

١١)المصدر السابق.

١٢)« تصدير » موس ل : **علم الاجتماع والأنتروبولوجيا**، باريس، المطبوعات الجامعية الفرنسية، ١٩٥٥، ص×IX

١٣)نفس المصدر.

١٤)نفس المصدر، ص (×/ix).

١٥)كلود ليفي ستراوس : **الفكر المتوحش**، ص ٣٧٣.
١٦)نفس المصدر.
١٧)نفس المصدر، ص ٣٧١.
١٨)ن.م. ص ٣٦٩.
١٩)أنظر بهذا الخصوص عمل موريس غودولييه : **العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد**، باريس، ١٩٦٦ (الترجمة الاسبانية لمنشورات القرن ٢١، ١٩٦٧)، الذي يجمع فيه بين البنيوية والماركسية بخصوصية في معالجته للمشاكل التي تلافاها البنيويون، والمتعلقة بتكوين وتطور البنى الاجتماعية. وانظر أيضا عملا آخر أكثر جدة، يبرز الطابع البنيوي لبحث ماركس في « رأس المال » (« **النسق، البنية والتناقض في رأس المال** »، **مجلة الأزمنة الحديثة**، العدد ٢٤٦، باريس، نوفمبر ١٩٦٦، عدد خاص بـ « مشاكل البنيوية »). كذلك تقترن الماركسية بالبنيوية في أعمال ل. ألتوسير وتلامذته. أنظر : ل. ألتوسير، **دفاعا عن ماركس**، (الترجمة الاسبانية لمعهد الكتاب، لاهافانا، ١٩٦٦)، ول. ألتوسير ج. رانسيير، ب. ماشري، ر. إيستابل، ول. بالبيار : **قراءة رأس المال**، الجزء الأول والثاني، باريس، ١٩٦٥. (الطبعة الاسبانية لمعهد الكتاب، لاهافانا، ١٩٦٦ و ١٩٦٧).
٢٠)تتجسد هذه المجهودات، مثلا، في عمل الفيلسوف السوفياتي ب.أ. غروشان : **دراسات منطقية في البحث التاريخي**، موسكو، ١٩٦١، (بالروسية)، الذي يشكل تطبيقا فذا للمنهج البنيوي على المعرفة التاريخية. والواقع أن الأمر يتعلق بدراسة لبنية تطور موضوع محدد منظور اليه كنسق من العلاقات وكذا بدراسة المشاكل التي تطرحها المعرفة به علميا. وان بالامكان ايجاد فعه صحيح لمفهوم الكلية — في مواجهة المفهوم التمي (الصنمي) عنها، والخاص بنيوية ما، أو في مواجهة الاختزالات الاجتماعوية — في عمل الفيلسوف التشيكي كارل كوسيك : **جدلية الملموس الانسانية لاناشيز بأسكيز، مكسيكو**، د.ف.، منشورات غريخالبو، ١٩٦٧).
٢١)بخصوص هذا المفهوم : أنظر المنحى الأول (« **وهم الماهية الانسانية عند ماركس** ») من كتابي المذكور آنفا : **فلسفة الممارسة الابداعية**.
٢٢)أنظر هذا التصدير في : ك. ماركس وف. انجلز، **الأعمال المختارة**، الطبعة الاسبانية، في مجلدين، المجلد الأول، موسكو، ١٩٥١، الصفحات ٣٣١..٣٣٥.
٢٣)ك. ماركس، **رأس المال**، المجلد ١، الترجمة الاسبانية ل ف. روسيس، مكسيكو — بوينوس آيريس، أسباس الثقافة الاقتصادية، ١٩٦٤، ص : ٤٦.
٢٤)ك. ماركس، **رأس المال**، المجلد ١، ص (XiV).
٢٥)ك. ماركس، **رأس المال**، المجلد ١، ص ٦٠٨
٢٦)ب.أ. غروشان، **دراسات منطقية في البحث التاريخي**، الطبعة الروسية، ص ١٦٢.
٢٧)م. غودولييه، « النسق، البنية والتناقضات في كتاب رأس المال »، **مجلة الأزمنة الحديثة**، العدد ٢٤٦، ص ٨٣٩.
٢٨)م.س، ص ٨٤٣.
٢٩)أنظر : ك. ماركس وف. انجلز : **الأعمال المختارة**، الطبعة المذكورة، المجلد الأول.
٣٠)م.س.، ص ٢٢١.
٣١)ك. ماركس : **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**، المصدر السابق، ص ٢٤٧.
٣٢)أنظر . م. غودولييه : « النسق، البنية والتناقض في كتاب رأس المال »، **مجلة الأزمنة الحديثة**، العدد ٢٤٦، ص ٨٤٩ ومايليها.
٣٣)ب.أ. غروشان، م.س، صص : ٢٠٩ — ٢١٠.

(*) كاتب هذا النص هو المفكر الاسباني المقيم بمكسيكو (Adolfo Sanchez Vazquez)وقد نقلناه عن العدد ٥٥ من مجلة (CASA DE LAS AMEMRICAS)(لاهابانا، كوبا) مساهمة في تعريف القارىء العربي على بعض ملامح الفكر الفلسفي التقدمي بأمريكا اللاتينية، وعلى « خصوصية » نقاش المفكرين الأمريكيين اللاتينيين للعلاقة بين البنيوية والماركسية.